



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

## Private education outcomes and employment opportunities in Iraq...costs of repercussions and containment mechanisms

### مخرجات التعليم الاهلي وفرص التوظيف في العراق... كلف التداعيات واليات الاحتواء

م.م هند عبد المجيد حمادي

Hind Abdul Majeed Hammadi

hind.hamady1@gmail.com

وزارة التربية، مديرية تربية الرصافة الاولى

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي

Falah Khalaf Ali Al-Rubaie

faalah@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية

#### Abstract

The research problem lies in the fact that Iraq's upcoming demographic boom will create a large youth population, while the capacity of economic activities in both the public and private sectors to provide employment will decline. This will exacerbate the imbalance in educational outputs, both quantitatively and qualitatively, in the absence of proactive planning for educational outcomes, particularly in private education. The research adopts the hypothesis that the lack of a sound planning mechanism to align educational outputs, especially from private education, with the needs of the workforce for graduates has led to a decrease in the quality of learners and an increase in the number of graduates unqualified for employment needs. The importance of the research stems from analyzing the relationship between education and employment requirements amidst the worsening imbalance between labour supply and demand, which has led to a decline in the capacity to absorb large numbers of graduates. The research aims to offer proposals to reduce graduate unemployment, determine the extent to which the quantity and quality of graduates meet employment requirements in order to improve the quality of education, and propose appropriate solutions to the problems arising from the mismatch between private education and employment requirements. One of the most important conclusions of the research is the lack of studies that anticipate the capacity to employ graduates, meaning that the expansion of student admissions in private universities lacks the corresponding employment opportunities. One of the most important recommendations is the need to align the employment requirements of public and private sector institutions with the Central Admissions Department at the Ministry of Higher Education and Scientific Research, by accepting the planned numbers of students submitted by public and private universities.

**Keywords:** Private education - Employment - Graduate unemployment

### المستخلص

تكمن مشكلة البحث في إن الهبة الديمغرافية القادمة للعراق ستخلق فئة شبابية عالية يقابلها تراجع في قدرات الأنشطة الاقتصادية في كل من القطاع العام والخاص على التوظيف الامر الذي سيعمق من حالة الإختلال في مخرجات التعليم سواء كمياً او نوعياً في ظل غياب التخطيط المسبق لمخرجات التعليم وخاصة التعليم الاهلي، ويتبنى البحث فرضية مفادها إن عدم إعتداد آلية تخطيط صحيحة للمواءمة بين مخرجات التعليم وخاصة التعليم الاهلي ومتطلبات القوة العاملة من الخريجين أدى الى تخفيض نوعية المتعلمين وازدياد عدد الخريجين غير المؤهلين وفقاً لاحتياجات التوظيف، وتعود أهمية البحث الى تحليل العلاقة بين التعليم ومتطلبات التوظيف في ظل تفاقم حالة عدم التوازن بين عرض العمل والطلب مما أدى الى تراجع امكانيات استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين، ويهدف البحث الى تقديم المقترحات للحد من بطالة الخريجين، بيان مدى ملاءمة كمية ونوعية الخريجين لمتطلبات التوظيف بما يسمح بتطوير جودة التعليم، وإقتراح الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه عدم المواءمة بين التعليم الاهلي ومتطلبات التوظيف، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هو عدم وجود دراسات باستشراف الطاقة الاستيعابية لتوظيف الخريجين وبمعنى ان التوسع في خطط قبول الطلبة في الجامعات الاهلية تفتقر الى النبض التوظيفي الذي يؤمن فرص عمل، ومن التوصيات هي ضرورة المواءمة بين متطلبات التوظيف في مؤسسات القطاع العام والخاص ودائرة القبول المركزي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقبول الأعداد المخططة والمرسلة من قبل الجامعات الحكومية والاهلية.

**الكلمات الرئيسية:** التعليم الاهلي، التوظيف، بطالة الخريجين.

### المقدمة

يشهد التعليم العالي الاهلي في العراق توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي، وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة. وقد أسهم هذا التوسع في ظهور العديد من الكليات والجامعات الأهلية التي أصبحت تمثل جزءاً مهماً من منظومة التعليم العالي، لما توفره من تخصصات متنوعة وفرص تعليمية واسعة. إلا أن هذا التوسع رافقته تحديات عديدة تتعلق بجودة المخرجات التعليمية ومدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل العراقي، ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية. فالكثير من مخرجات التعليم الاهلي تعاني من فجوة بين الجانب النظري والمهارات العملية المطلوبة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على فرص التوظيف وقدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم الاهلي وفرص التوظيف في العراق، مع التركيز على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل، فضلاً عن البحث في آليات الاحتواء والمعالجات الممكنة التي تسهم في تطوير مخرجات التعليم الاهلي وتعزيز فرص التشغيل وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين مخرجات مؤسسات التعليم الاهلي في العراق ومتطلبات التوظيف، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، وضعف كفاءة بعض المخرجات التعليمية من حيث المهارات والخبرات العملية المطلوبة للتوظيف كما أن التوسع الكمي للتعليم الاهلي لم يرافقه دائماً تطوير نوعي في البرامج التعليمية والتدريبية، مما أفرز تداعيات اقتصادية واجتماعية متعددة، أبرزها تزايد أعداد الخريجين العاطلين عن العمل، وهدر الطاقات البشرية، وضعف مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى تسهم مخرجات التعليم الاهلي في العراق في توفير فرص توظيف حقيقية للخريجين وما أبرز

التداعيات الناتجة عن ضعف الموازنة بين التعليم وسوق العمل، وما آليات احتواء هذه المشكلة؟  
**فرضية البحث:** هناك علاقة ذات دلالة بين جودة مخرجات التعليم الأهلي في العراق ومستوى فرص التوظيف المتاحة للخريجين، وأن ضعف الموازنة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وظهور تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية، في حين أن تطوير المناهج وتعزيز المهارات التطبيقية والتنسيق مع سوق العمل يساهم في احتواء هذه التداعيات وتحسين فرص التشغيل.

### **أهمية البحث**

- 1- يسلط البحث الضوء على قضية معاصرة تمس قطاع التعليم العالي وسوق العمل في العراق، ويساهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمخرجات التعليم الأهلي والتوظيف.
- 2- يساعد البحث في بيان أثر مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل والتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد معدلات البطالة بين الشباب والخريجين.
- 3- يوضح البحث التداعيات الاجتماعية الناتجة عن ضعف فرص التوظيف، مثل الإحباط الاجتماعي وهجرة الكفاءات وتراجع الاستقرار المجتمعي.
- 4- يقدم البحث مجموعة من المقترحات وآليات الاحتواء التي يمكن أن تستفيد منها وزارة التعليم العالي والجامعات الأهلية وصناع القرار في تطوير البرامج التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل.

### **المحور الأول: نشوء وتطور التعليم الاهلي في العراق**

يُعدّ التعليم الاهلي نمطاً من أنماط التعليم ويكون مكمل للتعليم الحكومي ويساهم في تطوير الجانب العلمي مع الجامعات الحكومية ، هذا فضلاً عن توظيف طاقات المجتمع وإمكانياته العلمية والمادية في عملية البناء العلمي للمساهمة في النهضة من خلال إيجاد اختصاصات مكملّة للاختصاصات الموجودة في الجامعات الحكومية لكي تؤسس قاعدة علمية متنوعة تلبّي احتياجات المجتمع ( الشمري، 2011، ص9) إن العلاقة بين الجامعات الحكومية والاهلية هي ليست علاقة تنافسية كما يعتقد البعض بقدر ما هي علاقة تكاملية ومنتمة إحداهما للأخرى وعليه يعتبر التعليم الجامعي الاهلي هو احد الروافد المتممة او المكملّة للتعليم الحكومي والذي يزوّد المجتمع بكوادر متخصصة في مجالات العلوم والمعرفة المختلفة ( الربيعي، 2010، ص 65)، يرجع تاريخ التعليم الاهلي في العراق إلى عام 1963، إذ تأسست الكلية الجامعة ببادرة من نقابة المعلمين، وفي سنة 1968 تم إلغاء اسم الكلية الجامعة ليحل محله اسم الجامعة المستنصرية الاهلية التي خرجت عددا من المدرسين والمعلمين الجامعيين ورفدت دوائر الدولة بالموظفين، وفي عام 1974 صدر القرار المرقم ( 123 ) بتاريخ 1975/9/1 الخاص بإعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة المستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم الرسمية، لقد كان عام (1987-1988) الانطلاقة الفعلية لإدراك أهمية التعليم الأهلي في العراق إذ صدر القرار رقم ( 814 ) لسنة 1987 والذي سمح بموجبه بتأسيس ثلاث كليات أهلية في العراق بمختلف الفروع الإنسانية والعلمية إذ توفرت الشروط المطلوبة للتأسيس وبالفعل تم تأسيس ثلاث كليات أهلية وهي كلية التراث وكلية المنصور وكلية الرافدين في بغداد، وبدأت الدراسة فيها في العام الدراسي 1988 - 1989 و في عام 1990 أفتتحت كلية المأمون كأول كلية في ذلك العام من قبل نقابة المعلمين - المركز العام ( كاظم، 2001، ص 10) جاء هذا التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الاهلية بدافع النهوض بمستوى التعليم العالي في العراق وتلبيةً لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، ومع استمرار هذا التوسع في الكليات

## مخرجات التعليم الاهلي وفرص التوظيف في العراق... كلف التداعيات واليات الاحتواء

الاهلية أصبح عددها (45) كلية أهلية لغاية عام 2014 موزعة في أنحاء مختلفة من البلاد، إن المادة الثانية من قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (13) لسنة 1996 بينت أهداف الجامعة أو الكلية الاهلية وذلك بالإسهام في إحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية، وفي البحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية، مستنيرة بالتراث العربي والاسلامي والتربية الوطنية القومية وتلتزم بالخط الوطني المستند إلى وحدة الشعب ( عواد، 2009، ص56).

جدول (1) عرض لأهم الكليات الاهلية المعترف بها في محافظة بغداد حتى عام 2018

اسم الكلية	سنة التأسيس	اسم الكلية	سنة التأسيس
كلية التراث الجامعة- بغداد	1988	كلية الباني الجامعة - بغداد	2013
كلية المنصور الجامعة- بغداد	1988	كلية المصطفى الجامعة - بغداد	2013
كلية الرافدين الجامعة- بغداد	1988	كلية الفراهيدي الجامعة - بغداد	2013
كلية المأمون الجامعة - بغداد	1990	كلية الفارابي الجامعة - بغداد	2013
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	1996	كلية النخبة الجامعة - بغداد	2014
كلية بغداد للتصدي لة - بغداد	2000	كلية النور الجامعة - بغداد	2014
كلية دجلة الجامعة - بغداد	2004	جامعة أوروک	2015
كلية السلام الجامعة - بغداد	2005	كلية الهادي الجامعة	2016
كلية مدينة العلم الجامعة - بغداد	2005	كلية البيان الاهلية	2016
جامعة الامام جعفر الصادق - بغداد	2009	جامعة المصطفى الامين	2017
كلية الرشيد الجامعة - بغداد	2010	كلية آشور الجامعة	2017
كلية صدر العراق الجامعة - بغداد	2010	كلية الشرق الاوسط الجامعة الاهلية	2017
كلية الحكمة الجامعة - بغداد	2010	الجامعة الامريكية (العراق -بغداد)	2018
كلية أصول الدين الجامعة - بغداد	2011	جامعة كلکامش الاهلية	2018
كلية الاسراء الجامعة - بغداد	2013		

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التعليم الجامعي الاهلي، شعبة بيانات الطلبة، استحداث الكليات والجامعات الاهلية لسنة 2019/2020.

أن معظم الكليات الاهلية وأقسامها من حيث التوزيع الجغرافي تتركز في بغداد وبنسبة تزيد عن 50%، وفيما يتعلق بتطور أعداد الدارسين في الكليات الاهلية، إزداد هو الآخر، إذ يمكن القول ان التعليم الاهلي في العراق شهد تطوراً ملحوظاً ليس فقط من حيث عدد مؤسساته، وانما من حيث إقبال الطلبة للالتحاق فيه، إذ أصبحت الكليات الاهلية قناة واعدة لخريجي الدراسة الاعدادية الذين لا يحالفهم الحظ في القبول في الجامعات الحكومية بسبب شرط المعدل، لذلك شكلت ملاذاً تعليمياً آمناً للطلبة الأقل حظاً في الحصول على معدلات تخرج عالية، اذ 1112 والذين لا تقبل الجامعات الحكومية تخصصاتهم أو تحدد قبولهم بنسب متواضعة ( خريجوا الإعداديات المهنية ) أو بسبب شرط العمر وسنة التخرج ( تقرير التنمية البشرية، 2014، ص849)، فضلاً عن تنامي الطلب على التعليم الجامعي من جهة، وانخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، وعدم قدرة المؤسسات الحكومية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة، والجدول (2) يعرض التطور في أعداد الطلبة الموجودين في الكليات الاهلية للاعوام الدراسية (2003-2020).

جدول (2) لأعداد الطلبة الموجودين في الكليات الاهلية للأعوام الدراسية من(2003-2020)

السنة الدراسية	عدد الطلبة الموجودين
2004-2003	26671
2005-2004	24664
2006-2005	26706
2007-2006	27179
2008-2007	31267
2009-2008	40749
2010-2009	55344
2011-2010	75511
2012-2011	91794
2013-2012	105426
2014-2013	121946
2015 -2014	128609

## مخرجات التعليم الاهلي وفرص التوظيف في العراق... كلف التداعيات واليات الاحتواء

119456	2016 – 2015
126612	2017- 2016
154677	2018-2017
179027	2019-2018
27368	2020-2019

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم العالي لسنوات متعددة. يتضح من الجدول ارتفاع أعداد الطلبة خلال المدة ما بين (2004/2003) (2019/2018) إذ كانت أعداد الطلبة الموجودين في العام الدراسي (2004/2003) (26671) طالباً ثم انخفض إلى (24664) طالباً في العام الدراسي (2005/2004) ويعود ذلك إلى الوضع الصعب الذي عاشه البلد وحالة عدم الاستقرار بعد احتلال العراق عام 2003 ثم ارتفع في العام الدراسي التالي ليصبح (26706) طالباً عام (2006/2005) بعد ذلك إزدادت أعداد الطلبة الموجودين واستمر الإتجاه صعوداً لأعداد الطلبة حتى بلغ في العام الدراسي (2019/2018) (179027) طالباً مما كانت عليه في السابق، ان هذا يرجع إلى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دعم وإسناد التعليم الاهلي خلال تلك المدة، ورغبة منها في إعادة الثقة لهذا النوع من التعليم بعد التدهور الذي شهده خلال الاعوام السابقة لكي يستعيد مكانته ضمن المنظومة التعليمية في العراق، ويتحول إلى ظهير ناجح للتعليم الحكومي بإمكانه أن يستقطب جزءاً كبيراً من مخرجات التعليم الثانوي، ويوفر خيارات أوسع لمن يرغب في إختيار تخصصات تتوافق مع رغباته وتطلعاته، الا انه قد انخفض في عام 2019 – 2020 وبلغ (27368) ويعزى سبب ذلك إلى تفشي فايروس كوفيد – 19 الذي أدى إلى زيادة نسبة الفقر نتيجة زيادة نسبة العاطلين عن العمل مما دفع إلى انخفاض نسبة الطلبة في التعليم الاهلي.

**اولاً: التطور الكمي للتعليم الاهلي في العراق:** تتجه وزارة التعليم إلى رفع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، وانشاء مركز خدمة موحد لدعم الاستثمار في قطاع التعليم الأهلي، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين، والدوليين وذلك لإرساء إطار عمل مؤسسي- فعال للتعليم الأهلي برؤية واضحة من جميع الجهات (التميري، 2019).

الجدول (3) التطور الكمي للتعليم الجامعي الاهلي في الكليات العراقية للأعوام (2019/2003)

السنوات	اعداد الطلبة المقبولين	اعداد الطلبة الموجودين	اعداد الطلبة الخريجين	عدد الهيئة التدريسية	طالب /استاذ
2004-2003	8607	26671	4984	504	53
2005-2004	7221	24664	4901	413	63
2006-2005	7402	26706	4493	436	62
2007-2006	7711	27180	4327	599	45
2008-2007	12213	31267	4078	621	50
2009-2008	11583	40749	5268	654	62
2010-2009	13973	55344	5578	918	60
2011-2010	20631	75511	9641	1177	64
2012-2011	18105	91794	13673	1425	64
2013-2012	21852	105426	9628	1823	58
2014-2013	22668	121946	16424	2121	58
2015-2014	35125	128609	21513	2439	53
2016-2015	20916	119456	16951	2626	46
2017-2016	31329	126612	17578	3506	36
2018-2017	53248	154677	31633	5206	30
2019-2018	63149	179027	24056	6331	28
معدل النمو السنوي المركب %					
2010- 2003	13.2	15.9	9.8	12.7	2.7
2019 -2011	10.3	9.9	8.3	23.5	-11

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة. - تم احتساب معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحثين. - تم احتساب طالب/استاذ من قبل الباحثين.

نلاحظ من خلال البيانات السابقة ان هناك تزايداً سنوياً كبيراً بأعداد الطلبة المقبولين من (8607-20631) طالباً في عام (2010/2003) وكان معدل النمو السنوي المركب (13.2%) طالباً سنوياً إلى (18105-63149) طالباً في عام (2019/2011) وكان معدل النمو السنوي

لهذا(10.3%) طالباً سنوياً، اما أعداد الطلبة الموجودين فقد ازدادت من(75511.26671) طالباً في عام(2010/2003) وكان معدل النمو السنوي(15.9%) إلى(91794 – 179027) طالباً وكان معدل النمو السنوي المركب بمقدار(9.9%) طالباً سنوياً في عام(2018/2011). أما أعداد الخريجين فقد ازدادت من(4984.9641) خريجاً في عام(2010/2003) وكان بمعدل نمو سنوي مركب(9.8%) طالباً سنوياً إلى(13673-24056) خريجاً في عام(2018/2011) وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره(8.3%) خريج سنوياً. أما أعداد الهيئة التدريسية ارتفع من(504-1177) أستاذاً في عام(2010-2003) وبمعدل نمو سنوي مركب مقدار(12.2%) إلى(1425-6331) أستاذاً عام(2019-2011) وبمعدل نمو سنوي مركب(23.5%) وهذا أعلى من مقدار السنوات السابقة.

**المحور الثاني: واقع التوظيف في العراق بعد عام 2003:** لقد شهد العراق أحداثاً جديدة وظروفاً غير طبيعية بعد عام 2003 من الناحية السياسية والاقتصادية بشكل خاص والنواحي الأخرى بشكل عام، إذ حدث تدمير في كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية المهمة والرئيسية في الإقتصاد العراقي وتعطيل الإنتاج الكلي للقطاعات السلعية والخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية... الخ، فضلاً عن توقف المنشآت الصناعية عن العمل وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل (جبر، 2018، ص74)، إن نتيجة الإختلالات في الاسواق العراقية أدت إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح وصريح وخاصة بين أوساط الشباب المتعلم وخريجي الكليات والجامعات، وبناءً على المؤشرات الأساسية لتوظيف الخريجين في العراق كالآتي:-

**أولاً: حجم العاملين من الخريجين:** يواجه خريجو التعليم الجامعي بشكل عام ، والتعليم الأهلي بشكل خاص تحدياً يتمثل بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل علاوة على عدم قدرة جهاز التعليم الجامعي بالتحكم باحتياجات السوق، ومسايرة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسع الطلب على التعليم، والتضخم الحاصل في مخرجاته(مجد، 2018، ص235)

جدول (4) حجم العاملين من الخريجين الى اجمالي العاملين للأعوام(2003 - 2019)

السنوات	عدد العاملين الكلي	عددالعاملين من حملة الشهادات الجامعية	نسبة حملة الشهادة الجامعية الى العاملين الكلي%
2004/2003	1241897	408891	32.9
2005/2004	1220798	439631	36.0
2006/2005	1222831	603421	49.3
2007/2006	1201035	641046	53.3
2008/2007	1181273	726975	61.5
2009/2008	1017920	778485	76.4
2010/2009	1344627	752119	42.5
2011/2010	1469044	816420	55.5
2012/2011	1471659	825696	56.1
2013/2012	1512231	865264	57.2
2014/2013	1566070	905149	57.7
2015/2014	1670512	982689	58.8
2016/2015	1688014	990994	58.7
2017/2016	1661094	989267	59.5
2018/2017	1534100	733099	47.7
2019/2018	1655386	931006	56.2

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة، لسنوات متعددة - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بنك المعلومات.

توضح بيانات الجدول أن نسبة العاملين من الخريجين من مجمل العاملين ارتفع عن عام 2004/2003 التي كانت تبلغ(32.9%) لتصل اعلى نسبة لها عام 2009/2008 لتبلغ(76.4%) فيازداد عدد العاملين بشكل واضح، ثم إنخفض في الأعوام اللاحقة بشكل نسبي بسبب الأوضاع الأمنية غير

المستقرة في البلد خلال هذه الفترة مما أدت بالخريجين إلى الهجرة إلى دول أخرى بطرق مختلفة ومنهم حملة الشهادات العليا، وأستمرت النسبة بشكل متذبذب إلى أن إنخفضت عام 2019/2018 إلى (56.2%) بسبب إنخفاض أسعار النفط ووجود العجز في موازنة الدولة وتردي الأوضاع وثقل كاهل الحكومة بتوفير الرواتب والإجور للعاملين الموجودين في المؤسسات الحكومية والتي تتسم بإرتفاع أعدادهم بشكل كبير جداً، وعلى الرغم من تكديس أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية إلا أن هذه النسب ضئيلة جداً بالنسبة لتوزيع الأيدي العاملة حسب الحالة التعليمية، ويؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا وفقاً لمخرجات التعليم العالي الكمية التي لا تتناسب مع حجم العاملين ذوي الشهادات العليا وهذه مشكلة أساسية.

**ثانياً: حجم البطالة بين الخريجين:** تقوم الجامعات بتخريج اعداد كبيرة من الخريجين في مختلف التخصصات، وعلى هذا الاساس تم تحويلهم الى مخزون رأس مال بشري يجب الاستفادة منهم لما لديهم من مؤهلات تجعلهم في الاماكن المناسبة، وحيث أن هيكل العمالة يتضمن فئة كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد وهم يمثلون مخزون رأس مال بشري، فإنه لا بد ان يتوافر لهم العمل المناسب حتى يجد فيه مجالاً لتصريف هذا المخزون (فلية، 2013) إن للبطالة مردودات سلبية على الخريجين في بداية حياتهم العملية، وهو شعور بالإخفاق في الحصول على فرصة عمل تمثل مصدراً للدخل وتحقيق تراكمات مادية تساعد في تحقيق مشاريع استثمارية، ذلك الاحساس الذي يصيب الخريجين الشباب يتمثل بالضيق بين افراد المجتمع وبأنه عنصر غير فعال في المشاركة الاجتماعية العاملة، والتي بواسطتها يمكن ان يبرز هويته الخاصة التي تميزه عن الآخرين (الدباغ، 2013، ص135-137) إن الزيادة في التعليم تؤدي الى رفع طموحات الخريجين لدرجة يصعب تحقيقها، هذا الطموح يجعل من الخريجين يرفضون العديد من الوظائف التي لا تتناسب مع طموحاتهم حسب وجهات نظرهم (نجا، 2018، ص183) فالوضع بعد عام 2003 تفاقم ليزيد من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريج الدراسات الأولية والعليا سبب ذلك هو شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني (الراوي، 2009، ص217) إلا أنها بقيت عرضة للإفتقار وتفشي الامراض النفسية وخيبة الامل، وتنفرد بطالة الخريجين بصفة معينة بانها تخص شريحة من المجتمع يحمل افرادها تاهيلاً يؤهلهم للمشاركة في قيادة عمليات التحول التنموي (عرب، 2011، ص135) والجدول الآتي يبين معدل بطالة الخريجين في الجامعات كافة للدراسات الأولية والعليا.

جدول (5) معدل بطالة الخريجين في العراق للدراسات الأولية والعليا للأعوام (2003 - 2018)

السنوات	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2003	9.6	12.4	0.47	....	...
2004	10.6	11.5	0.12	0.29	0.02
2005	11.9	12.4	0.08	0.28	0.01
2006	15.4	19.7	6.6	4.8	0.3
2007	9.8	13.8	6.5	3.9	0.1
2008	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7
2012	13.0	14.8	7.8	16.2	11.9
2014	10.1	15.9	9.8	15.2	10.6
2016	10.7	16.6	8.4	14.3	10.8
2017	10.9	16.9	8.6	14.5	11.3
2018	12.2	17.1	9.4	15.1	10.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي لسنوات متعددة.

إذ نلاحظ من بيانات الجدول إن أعلى نسبة بطالة كانت في عام 2006 بنسبة (19.7%) لخريجي البكالوريوس وأقل نسبة لحملة شهادة الدكتوراه في عام (2005) وقد إرتفعت نسبة بطالة حملة شهادة الدكتوراه لتصل إلى (10.8%) عام 2016، وهي نسبة مرتفعة وكذلك بالنسبة لحملة الشهادات العلمية الأخرى، وتجدر الإشارة هنا الى ان واقع سوق العمل العراقي يعاني من إرتفاع

معدلات البطالة فيه، لذا فإن أحد الحلول لهذه المشكلة يكمن في الجانب التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ولا نقصد بذلك الجانب الكمي إنما الجانب النوعي، من حيث الإهتمام فيه بالجوانب الحديثة والمتطورة التي يعتمد عليها سوق العمل المتجدد، على الرغم من إن المعروف لدى الجميع إن الجانب التكنولوجي الحديث سلاح ذو حدين، فمن ناحية هو الحل الأمثل لرفع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إذا أستغل بشكل فعال وكفوء بمعنى من خلال (المناهج والمباني والتدريسيين... الخ) من ناحية يعني الاسراف في استخدام التكنولوجيا المتطورة والإستغناء عن الايدي العاملة مما يؤدي الى رفع معدلاتها بشكل أكبر، إذ يُعد سوق العمل القناة الاساسية التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الانصاف في توزيع الدخل ومن ثم التقليل من ظاهرة الفقر.

### المحور الثالث: المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي الاهلي ومتطلبات التوظيف في

**العراق:** يمكن تعريف المواءمة بمفهومها الحديث بانها التخطيط للتعامل مع التوقعات المستقبلية لأرباب العمل فضلاً عن التعامل مع متطلبات سوق العمل الحالية، حيث ان الدول المتقدمة تؤكد على ضرورة ان تمتلك مخرجات التعليم المعرفة والقدرة التي تمكنها من اكتساب المهارات التي يقدمها التقدم التكنولوجي (صبري، 2017، ص 73) إن الطلب على العمل يتأثر بظروف القطاع الانتاجي وبحالة النشاط الاقتصادي وبمستوى الطلب الكلي وبالظروف الاجتماعية السائدة وبالمحيط السائد والخارجي للبلد، وكذلك يتأثر بالاطراف المشاركة في سوق العمل والاساليب الإنتاجية المستخدمة هل هي كثيفة راس المال ام كثيفة العمل، ويمكن استخدام مستوى الطلب على العمل كمؤشر للحكم على نوعية مخرجات التعليم ودرجة الانتفاع منها في تغطية متطلبات التوظيف من العناصر المتخصصة الفنية والادارية والايدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة) (الربيعي، 2009، ص 11) يشهد التوظيف تحولات وتغيرات هيكلية جذرية حيث تجعل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف تتوسع وهذه التطورات السريعة التي يعيشها الاقتصاد نتيجة التطور التكنولوجي والمنافسة بين شركات الاعمال، أثرت بشكل كبير على شكل وسلوك الطلب والعرض في السوق، فالتطور التكنولوجي بقدر ما ساهم في تحسين وتطوير الانتاج كماً ونوعاً أدى الى تراجع فرص العمل خاصة أمام الخريجين الجدد، فسوق العمل عرف تحولات لا يمكن التغافل عنها، وبالرغم من هذا التطور التكنولوجي المستمر سواء في التعليم أو الاقتصاد أو في مجالات الحياة الاخرى لا تزال هناك فجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهذا التطور وما يصاحبه من متطلبات الاعمال، بحاجة لسرعة تغيير متطلبات سوق العمل لكن ما يقابله ببطء في استجابة التعليم لهذا التغيير مما أدى الى ضعف التعاون بين التخطيط التعليمي والتخطيط لقوة العمل (المدهون، 2018، ص 31). ونظرا لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم الاهلي ومتطلبات سوق العمل فقد اصبحت الحاجة ملحة للمواءمة بالوقت الحالي وتزايد اهميتها في ظل التغيرات والتحولات التكنولوجية الاخيرة (الحيالي، 2013، ص 757) وترجع الدراسات والابحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف إلى الآتي: (صيام، 2010، ص 9).

اولاً: تفاوت في الجودة: توجد فروقات كبيرة في جودة التعليم المقدم بين المؤسسات الأهلية مما يؤدي إلى اختلاف في مستوى مخرجاتها اي انخفاض الكفاءة النوعية لمؤسسات التعليم الاهلي التي من مؤشرات (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والإبتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).

ثانياً: ارتفاع كمي اي زيادة كبيرة في عدد الخريجين وزيادة في تخصصات غير مرغوبة في التوظيف اي تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى، اي ضخ مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ونقص في

تخصصات تزايد الحاجة إليها، إذ تشير البيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اختلال التوازن بين تخصصات الخريجين، إذ يشكل خريجون تخصصات العلوم الانسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي 2012-2022).

ثالثاً: نقص الخبرة العملية: غالباً ما يركز التعليم الأهلي على الجانب النظري للمواد الدراسية، مع نقص في الجانب العملي والتطبيقي، أي التركيز على الجانب النظري، يفقر العديد من خريجي التعليم الأهلي إلى الخبرة العملية اللازمة لسوق العمل، مما يجعلهم أقل تنافسية.

رابعاً: عدم الاعتراف الكافي بشهادات التعليم الأهلي: لا يتم الاعتراف بشكل كامل بشهادات التعليم الأهلي في بعض المؤسسات والشركات، مما يقلل من فرص توظيف الخريجين

خامساً: عدم تطابق المهارات مع متطلبات التوظيف: لا تتناسب المهارات التي يكتسبها الخريجون دائماً مع متطلبات الوظائف المتاحة نظراً لتأثير التقنيات الحديثة - والتي غالباً ما تكون مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- والتغيرات في تنظيم العمل، فإن الوظائف التي تنطوي على مهام روتينية يسهل إتقانها تختفي بسرعة، بينما يتضمن خلق فرص عمل جديدة مهاماً تتطلب مهارات غير روتينية (على سبيل المثال، مهارات تحليلية، وإبداعية، واتصالية)، والتي لا يزال البشر أفضل فيها من الآلات. ويحتاج خريجون الجامعات إلى إكتساب مهارات جديدة من خلال المقررات نفسها وليس من خارجها، أي إلى المهارات التي يبحث عنها المسؤول الإداري، او مدير المستشفى، او مدير المشروع، او صاحب العمل من تفكير نقدي وبرمجة حاسوب، وحل المشكلات، وقيادة وتنظيم ومرونة وتوثيق وتواصل واخلاق مهنية. وبالتالي أصبح عدم توفر المهارات عائقاً شديداً أمام النمو والتطور وقد برزت هذه المشكلة بصورة جلية في كل مجالات الاختصاص والعمل. إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا تستطيع وحدها تحقيق معادلة ربط التعليم العالي بمتطلبات التوظيف، فلا بد من إشراك كافة شرائح المجتمع في العملية، كما لا بد من التعاون وتنسيق الجهود في إعداد الاجيال لمختلف الادوار والاعمال التي تتطلبها عملية التنمية، ولا بد من تغيير مناهج وبرامج التعليم العالي والتركيز على تكنولوجيا المعلومات كأساس، بحيث تتماشى مع المتغيرات العالمية والثورة التكنولوجية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين، وتتلاءم مع احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات العلمية المختلفة.

**اولاً: تداعيات عدم الموازنة بين خريجي التعليم الأهلي ومتطلبات التوظيف:** تؤدي مشكلة عدم الموازنة بين خريجي التعليم الأهلي وسوق العمل إلى العديد من التداعيات السلبية على الفرد والمجتمع، من أهمها:

- 1- الإحباط واليأس: عدم القدرة على الحصول على عمل إلى شعور الخريجين بالإحباط واليأس.
- 2- الهجرة: قد يلجأ بعض الخريجين إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل.
- 3- زيادة معدلات الجريمة: يتجه بعض الشباب إلى ارتكاب الجرائم نتيجة لعدم وجود فرص عمل.
- 4- تدهور الوضع الاقتصادي: تؤدي البطالة وإلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة والمجتمع.

**ثانياً: آليات احتواء مشكلة عدم الموازنة:** إن المناهج الدراسية يجب ان تستند إلى نتائج (مخارج) التعلم العامة والمهنية أو الفنية-التي يتم تطويرها بشكل مشترك من قبل قطاع التعليم العالي، وأصحاب العمل وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين- والمؤسسات اللازمة لدعم الطلاب من خلال المواضيع العملية والتدريب الداخلي والتوجيه المهني ومتطلبات سوق العمل ولا يكفي بأن تكون المناهج الدراسية معتمدة تماماً على ما هو موجود في الكتب المقررة في الجامعات. ومن هذا المنطلق يجب ان تكون عملية وضع المناهج ومخارج التعلم مرنة ومتغيرة وعلى الوزارة ان تسحب يدها من مهمة السيطرة على المناهج والامتحانات وارجاعها الى الأقسام والتدريسيين وكما

هي عليه في معظم نظم التعليم العالي العالمية (الربيعي، 2020، ص2) للتغلب على هذه المشكلة، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها:

1- **التخطيط التعليمي:** تُعدّ المواءمة ذات أهمية كبيرة في تحديد اهداف جديدة لنظام تعليمي حديث يهتم باحتياجات المجتمع، ويوفر القوى العاملة الماهرة على المستوى الكمي والنوعي، اذ يعدان جانبين مهمين ولا بد من توازنهما، حتى يمكن تحقيق اهداف التنمية وتقع هذه المسؤولية على عملية التخطيط التعليمي (ابراهيم، 2014، ص 30)

أ. إن عملية التخطيط للتنمية البشرية المستدامة لإعادة تأهيل الشباب للعمل، أمراً ضرورياً ودعمت هذا الإتجاه العديد من المنظمات الدولية والامم المتحدة وايضا المؤتمرات الدولية والتي كان الهدف منها التخطيط في اطار محدودية الموارد الطبيعية وللمطالبة باستبدال الاساليب القديمة القائمة على سوء الاستخدام والمطالبة باساليب جديدة على اساس حفظ الموارد الطبيعية ومراعاة حق الاجيال القادمة في اشباع احتياجاتهم وضرورة مراعاة التنمية للبعدين البيئي والاجتماعي. بالتالي هي تنمية شاملة لا تركز على جانب دون آخر من جوانب حياة الانسان، تنمية معنية بكل جوانب حياة الانسان وشاملة لكل جوانب التقدم المجتمعي والغرض منها إضفاء البعد الانساني بوصفه التنمية الحقيقية للناس من خلال مشاركتهم الفعالة في هذه التنمية لتلبية هذه الإحتياجات.

ب. التنمية البشرية المستدامة تعمل على توسيع القدرات والطاقات البشرية منها الطاقات الاقتصادية التي تجعل الخيارات والفرص في متناول الناس (العرف، 2010، ص 72)

ت. تطوير برامج التعليم والتدريب: اي تكوين القدرات وبناء الطاقات من خلال التعليم والتدريب واكتساب المهارات، اي يجب تطوير برامج التعليم والتدريب في المؤسسات الأهلية بحيث تتناسب مع احتياجات التوظيف.

ث. استخدام الناس لهذه القدرات وتمكينهم من الإنتفاع بها في مختلف الأنشطة الحياتية.

ج. إن معيار النجاح وإستمرارية أي من البرامج التدريبية هو مدى إحتياج سوق العمل لهذه البرامج ومدى إرتباطها هذه البرامج بالتطور المستمر والسريع في سوق العمل، واي تغيير في البرامج من الغاء او استحداث او تطوير يجب ان يكون قد اخذ من تقييم سوق العمل لها وبقطاعاته المختلفة هو المحرك الاساسي لمدى كفاءة العملية التدريبية والمقياس الدقيق للمستوى النظري والعملي لمخرجات المعاهد التدريبية، وعليه فان إشراك سوق العمل في العملية التدريبية امر له اهميته في هذا الجانب(خليل، 2011، ص 263-264).

2- **تطوير نظام وطني للتأهيل المهني:** من بين الاهداف الاساسية للتعليم المهني هو تعليم المهارات والتدريب لإكساب الطالب معرفة مناسبة ومهارات اساسية تؤهله لممارسة مهنة معينة بجدارة، اذ ان نجاح التعليم المهني يتضمن جانبين المعرفة والمهارة، اي التدريس النظري والتدريب العملي التطبيقي والتفاعل بين الجانبين هي الاساس والنتيجة النهائية التي يسعى التعليم المهني الى تحقيقها واكسابها لطلبته، ان من الاهداف الاساسية للجانب التطبيقي هو تنمية روح حب العمل والنظام والشعور بالمسؤولية لدى الطلبة.

3- **التشبيك والتنسيق:** يجب تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتوفير فرص التدريب العملي للطلاب حيث اتخذت طبيعة العلاقة بين التعليم وحقل العمل مسارات وانماطاً عدة، اطلقت عليها مسميات متنوعة لتجسيد مفهومها فأسمائها البعض بالتنسيق او التعاون والتفاعل، او التوائم وتبادل الخبرات، وفي العقد الأخير من القرن العشرين شاع مفهوم(التعليم المنتج)الذي من بين اهدافه توفير بيئة تدريبية في مؤسسات التعليم قريبة للعمل، وفي القرن الواحد والعشرين سميت العلاقة بين التعليم والعمل(التعشيق)الذي يعنى بتداخل المعرفة النظرية مع الخبرة الفنية لتطوير الجانب العلمي بالنظري وتطوير الجانب النظري بالعلمي

يعنى مفهوم التعشيق بقيام مؤسسات التعليم بتعشيق عمل طلابها مع المعامل والمصانع التابعة للقطاع العام والخاص وفقا للتخصص(العاني، 2017، ص 150-151).

4- **الهدف الرئيسي** من التشبيك هو التنسيق والتعاون بين المؤسسات ذات الاهتمام الواحد لتحقيق هدفاً محدداً، اضافة الى تجنب تشتت الموارد وتفتت الجهود بين افراد المنظمات غير الحكومية، وبناء العلاقات مع المنظمات المحلية والدولية والاقليمية وبناء التحالفات والشراكة والقدرات الاستراتيجية للرؤية والتخطيط للتأثير في اليات السياسة العامة والمشاركة في صنع القرار في قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

5- **عملية التشبيك** تعمل على إقامة علاقات شراكة بين عدة وحدات، وهذا بدوره يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات في إطار تعاوني للتوصل الى سياسات واجراءات عمل متفق عليها، كما يهدف الى تطوير السياسات الحكومية لدعم التوظيف وتوفير فرص عمل للشباب.

6- **دعم ريادة الأعمال:** يجب دعم ريادة الأعمال بين الشباب لتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاص، وتبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك لتعبئة القدرات ودمج الموارد لتحقيق اهداف ومصالح مشتركة ومصالح عامة وهذه العملية تتم على المستوى المحلي والقومي والدولي العالمي (بركات، 2008، ص 20-21).

### الاستنتاجات والتوصيات

#### اولاً: الاستنتاجات

1. اظهرت الدراسة وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم الأهلي ومتطلبات سوق العمل في العراق، الأمر الذي أثر سلباً في فرص توظيف الخريجين.
2. تبين أن التوسع الكمي في مؤسسات التعليم الأهلي لم يرافقه تطور نوعي كافٍ في المناهج والبرامج التعليمية والمهارات التطبيقية.
3. اسهم ضعف التنسيق بين الجامعات الأهلية ومؤسسات سوق العمل في زيادة معدلات البطالة بين الخريجين، لاسيما في التخصصات المشبعة.
4. كشفت الدراسة أن محدودية التدريب العملي والتأهيل المهني داخل بعض المؤسسات التعليمية قللت من قدرة الخريجين على المنافسة الوظيفية.
5. أدت مشكلة ضعف مواءمة التعليم مع سوق العمل إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية متعددة، منها ارتفاع البطالة وهجرة الكفاءات والإحباط المجتمعي.
6. أوضحت الدراسة أن تطوير جودة التعليم الأهلي وربط المناهج بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل يسهم في تحسين فرص التوظيف وتحقيق التنمية المستدامة.

#### ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تطوير مناهج وبرامج التعليم الأهلي بصورة دورية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.
2. تعزيز الجانب العملي والتطبيقي داخل الجامعات والكليات الأهلية من خلال التدريب الميداني وبرامج التأهيل المهني للطلبة
3. تفعيل التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم الأهلي والقطاعين العام والخاص لتحديد التخصصات والمهارات المطلوبة في سوق العمل.
4. الحد من التوسع العشوائي في التخصصات المشبعة وظيفياً، والتوجه نحو دعم التخصصات التقنية والمهنية المطلوبة.

5. دعم الخريجين من خلال برامج زيادة الأعمال والمشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل وتقليل الاعتماد على التوظيف الحكومي.
6. تعزيز نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الأهلي بما يساهم في رفع كفاءة المخرجات التعليمية وتحسين فرص التشغيل.

## المصادر REFERENCES

- 1- ابراهيم، محمد نصحي و غنايم، مهني التعليم وسوق العمل مؤسسة شروق للنشر والتوزيع، مصر 2014.
- 2- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (2012-2022)، 2012 .
- 3- الربيعي، محمد طاقة، افاق سوق العمل، مقالة منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020.
- 4- بركات، وجدي محمد، استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور جمعيات رعاية الطفولة لمواجهة العنف ضد الاطفال في عصر العولمة، مجلة الطفولة، العدد 9، 2008.
- 5- تقرير التنمية البشرية في العراق، 2014.
- 6- الثميري، عبدالسلام، تسهيلات جديدة لرفع الاستثمار في التعليم العام تشمل توفير أراض وقروض، 2019، [http://www.aleqt.com/2019/03/20/article\\_1564061.html](http://www.aleqt.com/2019/03/20/article_1564061.html)
- 7- جبر، نادية لطفي، الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي /العراق دراسة قياسية رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2018.
- 8- الحياي، إيهاب عبد الرزاق حسين، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي من اجل تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الاردن، 2013.
- 9- الدباغ، قاسم عبود، الشباب وازمة الهوية في العراق، بيت الحكمة، جمهورية العراق، الملتقى العربي الاول، دور الشباب في التنمية البشرية، 2013.
- 10- الراوي، احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 جامعة المستنصرية 2009، ص 217.
- 11- الربيعي، محمد طاقة، مسارات التعليم الاهلي في العراق للسنوات الخمس المقبلة (2010-2015)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، 2010.
- 12- الربيعي، فلاح خلف علي، امكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد العشرون، 2009.
- 13- الشمري، مي حموي عبد الله، أهمية التعليم الجامعي الاهلي في العراق للمدة من (1989/1998 – 2007/2000) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.
- 14- صبري، علاء حسين، التعليم المهني، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017.
- 15- صيام، احمد زكريا، تخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل في القرن الواحد والعشرين معهد التخطيط العربي، الكويت، 2010.
- 16- العاني، طارق علي، و السامرائي نصير احمد، واخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017.
- 17- عرب، محمد علي، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة انجلو المصرية للنشر، القاهرة، 2011، ص 135.
- 18- العرف، عيسى- عبيد، ارتباط العملية التدريسية باحتياجات سوق العمل، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مجلة صناعات المستقبل، العدد السادس، الكويت، 2010.
- 19- عواد، قاسم تركي، النظام القانوني للتعليم العالي في العراق، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.
- 20- فليبه، فاروق عبده، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخه واتجاهات حديثة، عمان دار المسيرة للنشر، 2003.
- 21- كاظم، غسان زكي، التنظيم القانوني للتعليم الجامعي الاهلي في العراق، جامعة بابل، 2001.
- 22- محمد، عدي صابور، انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق، جامعة حياة الخاصة للعلوم التكنولوجية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 54، 2018.
- 23- المدهون، أيمن سامي جميل، مدى مواكبة مهارات خريجي التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل المصري في قطاع غزة، جامعة الازهر، فلسطين، رسالة ماجستير، 2018.
- 24- نجا، علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة واثار تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية ط1، الاسكندرية، دار فاروس العلمية، 2018.